

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول ملف حاملي الشهادات بقطاع التربية الوطنية
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد
السيد الوزير المحترم،
يعتبر ملف حاملي الشهادات بقطاع التربية الوطنية من الملفات التي عمرت طويلا بوزارتكم، وهو يهم موظفين حاصلين على شهادة الماستر من مختلف الجامعات المغربية أو الدولية أو ما يعادلها طبقا للقوانين الجاري بها العمل، ويطالبون بالترقية وتغيير الإطار على غرار زملائهم الذين استفادوا من هذا الحق قبل دجنبر 2015.
وباعتبار أن الملف من مكتسبات الأسرة التعليمية، فيؤسفنا السيد الوزير إبلاغكم بأسى وأسف المعنيين الذين تم حرمانهم من هذا الحق المكتسب خصوصا وأن ملف حاملي الشهادات قد لا يكلف ماديا على اعتبار أن معظمهم، مرتبين في السلم 11 (تمت ترقيتهم سابقا عن طريق الامتحان المهني)، ما يعني رغبتهم في تغيير الإطار إلى الثانوي التأهيلي أو ما يمثله. وهو إجراء لا يطرح أي مشكل بالقطاع وليس له أي تأثير على سير العملية التعليمية، حيث أن موظفي القطاع المعنيين لهم شهادات تعليمية (الفيزياء، الفلسفة، اللغة العربية، القانون، الانجليزية...)، ولهم تكوين أساس وتكوين مستمر بفضل السنوات التي قضوها بالتدريس، أو في مهام إدارية. وبالتالي، على الوزارة وكما كان معمول به قبل 2015، قبل الاعلان عن اي مباراة توظيف جديدة، تغيير إطار موظفيها بسلكي الابتدائي والاعدادي وملحقي الاقتصاد والإدارة أو الملحقين التربويين إلى الثانوي التأهيلي أو ما يمثله، ثم تعلن عن التوظيف لباقي حاجياتها في سلكي الابتدائي والثانوي الإعدادي.
أيضا السيد الوزير سبق أن حصل في هذا الملف اتفاق نهائي في لقاء الوزارة الوصية والنقابات التعليمية يوم 21 يناير 2020، وكان الجميع ينتظر إصدار المرسوم التعديلي لطي هذا الملف، لكن للأسف، لم يتم الالتزام بالاتفاق سالف الذكر. لذا واعتبارا لاستمرارية المرفق العمومي نسالكم السيد الوزير المحترم عن:
- الأسباب التي جعلت وزارتك تمنع عن إصدار المرسوم المذكور؟
- الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها لطي ملف حاملي الشهادات بقطاع التربية الوطنية؟
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال
السطي خالد